اقتصاد

ابتزاز اللبنانيين بدوائهم

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

اتخذ «تجمع أصحاب الصيدليات» اللبنانيين رهائن، معلناً الإضراب العام والمفتوح على كامل الأراضي اللبنانية اعتباراً من يوم الجمعة إلى حين إصدار وزارة الصحة العامة لوائح أسعار الأدوية وتصنيفها بحسب الاتفاق مع المصرف المركزي. وأكد متابعون للملف أن هذا القرار يهدد صحة الآلاف من المرضى بالتزامن مع جشع المستوردين وتجفيفهم الأدوية من السوق عبر الاحتكار، ووقوف الحكومة ووزارة الصحة في موقع المتفرج أمام حلقة ابتزاز اللبنانيين بصحتهم.

وأوضح التجمع أن موقفه يأتي «بعدما أصدر البنك المركزي قراره النهائي بشأن حصر الدعم بأدوية السرطان والأدوية المستعصية والمزمنة ولفترة زمنية محدودة، وبعد توقف المستوردين شبه الكامل عن تسليم الدواء للصيدليات، وبعد الاعتداءات المتكررة وحالات السطو على المؤسسات الصيدلانية من قبل البعض، بحجة عدم حصولهم على أدويتهم، بالإضافة إلى انتشار الأدوية المزورة». وأضاف البيان أن «قرار الإضراب جاء بعد مماطلة وزارة الصحة في إيجاد الحلول وتجاهلها للانهيار الحاصل في الأمن الدوائي منذ أشهر، والاكتفاء بتصريحات غير مسؤولة».

ويتزامن هذا التحرك مع تفاقم أزمة شحّ الأدوية مع توقف الشركات المستوردة عن توزيع الدواء وسط اتهامهم بتخزين الأدوية المدعومة على سعر الصرف الرسمي (1515 ليرة لبنانية) في المستودعات بهدف بيعها بأسعار مرتفعة عند رفع الدعم عنها. وفي استطلاع لرأي عددٍ من الصيادلة في بيروت، أكدت الغالبية لـ«العربي الجديد» التزام الإضراب، فيما أشار البعض إلى أنهم سيفتحون أبوابهم الجمعة والبيع بما توافر لمساعدة المرضى قدر الإمكان.

ويقول نقيب الصيادلة في لبنان غسان الأمين لـ«العربي الجديد» إن المخزون المتوافر لدى المستوردين يكفي لشهر أو شهر ونصف، من هنا أهمية طرح وزارة الصحة بشكلٍ سريع السياسة الدوائية الجديدة ولائحة الأدوية المدعومة، وخصوصاً بعدما باتت الصورة واضحة على صعيد مصرف لبنان بأنه لن يتمكن بعد اليوم من دعم كل الأدوية. ويلفت النقيب إلى أنه يدعم «الصيادلة في مطالبهم، ونعلم ظروفهم الصعبة، لكن النقابة لا يمكنها أن تدعو إلى الإضراب، باعتبار أن القانون يمنع الصيدلي من الإضراب والامتناع عن إعطاء الدواء، لكن الصيدليات لم تعد قادرة على التحمّل أكثر». ويوضح النقيب أنّ الصيدليات تعتمد التقنين في بيع الأدوية، كي تكون متوافرة قدر الإمكان لجميع المرضى، وفي بعض الأحيان يلجأ صيادلة إلى بيع مرضاهم حصراً، نظراً لوجود جيوش مجنّدة للتهريب.

بدوره، يقول النائب عاصم عراجي، رئيس لجنة الصحة النيابية لـ«العربي الجديد»، إنّ مصرف لبنان حدّد الدعم الشهري للأدوية بخمسين مليون دولار، تبعاً للائحة الأولويات التي تحددها وزارة الصحة العامة، والتي ستشمل أدوية الأمراض المزمنة والسرطانية، ولها علاقة بالمناعة وغيرها، بحيث سيبقى سعرها وفق الصرف الرسمي، ومن المتوقع أن تكون بقية الأدوية على سعر 3900 ليرة. ونبّه عراجي من أن الأمن الصحي في لبنان بات بخطر، ويجب معالجة الأزمة سريعاً، مشدداً في الوقت نفسه على أنّ أي إجراءات لن تكون مجدية، ما لم تشمل مكافحة جدية للتهريب.

الصين تعزّز حماية حقوق العمال

قرر الاجتماع التنفيذي لمجلس الدولة الصيني الذي ترأسه رئيس المجلس لي كه تشيانغ، أن الصين ستوفر حماية أفضل لحقوق ومصالح العمال المشتغلين في أشكال جديدة للتوظيف، لتعزيز التوظيف المرن، وإيجاد فرص عمل وزيادة دخول المواطنين. وقال تشيانغ: «يجب الحفاظ على الحقوق والمصالح القانونية للعمال المشتغلين في أشكال جديدة للتوظيف. يبلغ إجمالي عدد العمال المشتغلين بشكل مرن الآن أكثر من 200 مليون في جميع أنحاء البلاد. في العام الماضي، خلقنا فرص عمل كافية إلى حد ما، وشهدت العمالة المرنة زيادة بنسبة 7,7 في المئة». وأضاف: «لقد أصبحت الأشكال الجديدة للتوظيف مصدرا رئيسيا لفرص العمل وأساسا مهما للحفاظ على استقرار التوظيف بشكل عام».

(Getty)

لقطات

شركات اميركية تضخ استثمارات في مصر

قالت وزارة المالية المصرية، امس الخميس، إن شركات اميركية ضخت استثمارات بقيمة 1,5 مليار دولار خلال 2020، وسط توقعات بزيادة الاستثمارات إلى مليارَي دولار في 2021. جاء ذلك في بيان للوزارة، نقلا عن السفير الاميركي بالقاهرة جوناثان كوهين، الذي التقى أمس، وزير مالية مصر محمد معيط، لبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية.

وذكر «كوهين» ان الشركات الاميركية قامت بضخ استثمارات في مصر بقيمة 1,5 مليار دولار في 2020، مضيفا «هناك شركة اميركية تُخطط لضخ استثمارات بقيمة 5 مليارات دولار خلال السنوات الخمس المقبلة». ولم يحدد البيان اسم الشركة او القطاع الذي ستضخ فيه الاستثمارات المرتقبة، متوقعا ضخ مليارَي دولار كاستثمار في مصر خلال 2021.

«السعودية للكهرباء» تقترض 500 مليون دولار

وقعت الشركة السعودية للكهرباء، محتكر الخدمة في البلاد، اتفاقية تسهيلات ائتمانية خضراء بقيمة 500 مليون دولار لأجل 12 عاما، بتمويل وضمان بنك اليابان للتعاون الدولي. وحسب بيان للشركة على موقع البورصة المحلية، أمس الخميس، تم توقيع الاتفاقية مع 8 بنوك يابانية، وسيتم استخدام التسهيلات لتمويل مشاريع بمجال شبكات النقل والتوزيع وربط محطات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

و«كهرباء السعودية» مملوكة من الحكومة بنسبة 81,22 بالمئة، موزعة على 74,3 بالمئة لصندوق الاستثمارات العامة (الصندوق السيادي للبلاد)، و6,92 بالمئة لشركة أرامكو السعودية. وفي ديسمبر الماضي، أعلنت الشركة الانتهاء من طرح صكوك خضراء دولية بقيمة 1,3 مليار دولار.

دبي: ميناء «جبل علي» يستأنف نشاطه

عاد ميناء «جبل علي» بمدينة دبي الإماراتية للعمل بشكل طبيعي، صباح امس، بعد حريق ناجم عن انفجار بحاوية في سفينة صغيرة كانت تتحضر للرسو الليلة الماضية. ونقلت وكالة «بلومبيرغ» عن عاملين في الميناء، قولهم إن العمل عاد بشكل طبيعي كما كان قبل مساء الأربعاء، بعد الانتهاء من إطفاء الحريق خلال وقت مبكر أمس الخميس. وقال المكتب الإعلامي لحكومة دبي في بيان، أمس، إن الأجهزة المعنية سيطرت على المرحلة الأخيرة من الحريق الذي اندلع في حاوية على متن سفينة ضمن أحد أرصفة ميناء جبل علي، بعيدا عن الخط الملاحي الرئيسي. وأبلغت الشرطة الإماراتية قناة العربية السعودية، فجر الخميس، أن الحريق ربما يكون بسبب «الاحتكاك أو ارتفاع درجة الحرارة».

3 مليارات دولار التداول العقاري الأردني

عمان ـ **العربي الجديد**

بلغ حجم التداول في سوق العقار الأردني خلال النصف الأول من العام الحالي مليارين و251 مليون دينار أردني، ما يوازي 3,151 مليارات دولار، بارتفاع بلغت نسبته 11 في المائة مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2019، وفق تقرير حركة تداولات سوق العقار لشهر حزيران/ يونيو الصادر عن دائرة الأراضي والمساحة الأردنية.

ولفت التقرير إلى إجراء مقارنات مؤشرات سوق العقار للنصف الأول من عام 2021 مع نظيرتها من عام 2019، بسبب تأثير جائحة كورونا على الدوام الرسمي في عام 2020 وعدم اكتمال أيام العمل في جميع الشهور، وبالتالي عدم القدرة على المقارنة لعدم التكافؤ. وبلغ حجم التداول في سوق العقار في الأردن خلال يونيو 844 مليون دولار، بارتفاع بلغت نسبته 123 في المائة. أما إيرادات دائرة الأراضي والمساحة خلال النصف الأول فقد بلغت حوالي 130 مليون دولار، بانخفاض بلغت نسبته 13 في المائة مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2019.

وبحسب التقرير، جاءت الجنسيّة العراقية في بيوعات النصف الأول من العام الحالي لغير الأردنيين في المرتبة الأولى بمجموع 411 عقاراً، والجنسيّة السعودية بالمرتبة الثانية بمجموع 240 عقاراً، والجنسية السورية بالمرتبة الثالثة بمجموع 169 عقاراً، وحملة الوثيقة الغزية بالمرتبة الرابعة بمجموع 108 عقارات.

وقال رئيس جمعية مستثمري قطاع الإسكان كمال العواملة، لـ«العربي الجديد»، إن قيمة مشتريات العرب والأجانب للعقارات وحجمها في الأردن، سواء الشقق السكنية أو الأراضي، مرتبطان بجائحة كورونا وتداعياتها، والتي أثرت على مختلف القطاعات بما فيها سوق العقار. وأضاف أن الجنسيات العربية تحديدا كانت المحرك الأساسي لسوق العقار في الأردن وخاصة الشقق السكنية والمنازل. وأضاف العوالمة أن تخفيف القيود عن حركة المسافرين سيعني عودة آلاف الأردنيين المغتربين من الخارج خلال هذا الصيف، وكذلك تحسن حركة السفر من الأردن وإليه والموسم السياحي، ما يساهم في ارتفاع الطلب على العقارات، خاصة الشقق السكنية والمنازل، حيث تعد مشتريات المغتربين مهمة. ولفت إلى أن المستثمرين في القطاع يتطلعون إلى تحسين نشاط السوق مع عودة الحياة إلى طبيعتها تدريجياً.

المواطن ومعركة النفط

مصطفى عبد السلام

الغالبية العظمى من المواطنين العرب لا يهمها كثيرا ما يحدث في أسواق النفط، ولذا قد لا تتابع المعركة الشرسة الدائرة حاليا داخل منظمة «أوبك»، ولا تعير اهتماما بالخلاف السعودي الإماراتي داخل تحالف «أوبك+»، أو بالنزاعات حول حصص الإنتاج، ولا يهمها انحياز روسيا للموقف السعودي.

وعندما تسأل مواطنا عن رأيه في المعركة الدائرة داخل منظمة أوبك والمخاوف من حدوث قفزات في أسعار الوقود والمنتجات البترولية المختلفة، يمطّ شفتيه قائلا: «ما لي ومال معركة النفط، هذه معركة الدول النفطية مثل دول الخليج والجزائر وروسيا والولايات المتحدة ونيجيريا وغيرها، هي معركة النخب وتجار النفط والأثرياء والمضاربين في سوق الطاقة وأسهم شركات البترول والغاز. اسألني أولا عن حال رغيف الخبز وأسعار السلع الغذائية والدواء واللحوم وفواتير الكهرباء والمياه والغاز والصرف والنظافة وغيرها من أمور الحياة والمعيشة، اسألني أولا عن مصروفات الصحة والتعليم، عن ابني الذي لا أجد له مكانا في مدرسة حكومية، وشقيقه الحاصل على مؤهل جامعي والذي فشلت في إيجاد فرصة عمل له، وأبي المصاب بمرض مزمن الذي لا أجد له سريرا في مستشفى.

هذا المواطن وغيره الكثير معذور في رأيه، ذلك لأنه غارق في البحث عن لقمة العيش المُرة والحياة الصعبة، وعن حلول للتعامل مع قفزات الأسعار المتواصلة التي باتت الشغل الشاغل له، ليل نهار، وبات يئن تحت ظروف معيشية بالغة القسوة، وتضخم لا يرحم، وفوضى أسعار، وجشع حكومة واحتكار تجار، ومن طوابير طويلة، سواء أمام أفران الخبز أو في محطات الوقود، ودخل لا يغطي إلا النزر اليسير من تكاليف الحياة من مأكل ومسكن ودواء ومواصلات وتعليم وغيرها.

لكن في المقابل، فإن ما يحدث داخل منظمة أوبك والخلاف الحالي بين الرياض وأبوظبي يهم المواطن قبل أن يهم الحكومات، فالخلاف قد يكون في صالح المواطن في الدول المستوردة للطاقة مثل مصر وتونس والأردن والمغرب والسودان وغيرها من الدول العربية التي تخصص موازناتها مليارات الدولارات لشراء الوقود من بنزين وسولار، وذلك في حالة واحدة هي إقدام كبار الدول النفطية المنتجة مثل السعودية والإمارات وروسيا على إغراق الأسواق بالنفط والدخول في حرب أسعار، كما حدث في عام 2018، حيث تهاوى سعر برميل النفط إلى أقل من 30 دولارا. وقد يفتح الخلاف الحالي داخل أوبك+ أبواب جهنم على المواطن، حينما تقفز الأسعار إلى 100 دولار، وهو ما تتخذه الحكومات مبررا لرفع أسعار الوقود والتخلص من دعمه.

طاقة

انتهاء عقود الظلام

الصومال تقود «ثورة» في عالم الطاقة المتجددة وتتقدم اقتصادياً

رغم الفوضى الأمنية التي عاشتها العاصمة الصومالية مقديشو منذ عقود، إلا أن جوانب مشرقة تتكشف حالياً، بسبب التعافي التدريجي والاتجاه نحو نهضة عمرانية واقتصادية

الشافعي ابتدون

بعد مرور ثلاثة عقود من انكماش اقتصادي نتيجة غياب الاستثمارات في القطاعات الحيوية بسبب التدهور الأمني في الصومال، يتعافى هذا البلد تدريجياً من آثار الحرب الأهلية المدمرة؛ حيث يشهد نمواً اقتصادياً، بعد أن أعادت الحكومة الصومالية الفيدرالية عمل العديد من القطاعات والمؤسسات الرسمية من أجل إنعاش البلاد.

ومن بين المؤسسات التي عاودت نشاطها، الشركات العاملة في مجال الطاقة؛ والتي بدأت الانتشار على نطاق واسع منذ عام 2012؛ حيث استحوذت شركة «بيكو» للكهرباء على المؤسسات الرسمية التي كانت تعمل في مجال توفير الكهرباء للمواطنين، وتعمل حالياً على توسيع نطاق خدماتها إلى أقاليم عدة بالبلاد، بغية الاستفادة من حركة الرياح وحرارة الشمس لتوليد طاقة نظيفة، توازي أو تفوق استخدامات الشركة للمحروقات، التي تضر بالبيئة وتمثل خطراً على المناخ، في ظل أفات بيئية متكررة في دول القرن الأفريقي.

وخصصت هذه الشركة مساحة خمسة كيلومترات مربعة خارج مقديشو لتركيب مئات من الألواح الشمسية لتوليد طاقة نظيفة قدر إنتاجها بـ8 ميغاواط، وتنتج 12 مليون كيلوواط سنوياً، لتغطية نحو 20 في المائة من الطاقة الكهربائية المستهلكة في العاصمة مقديشو.

هذا فضلاً عن محاولات الاستفادة من حركة الرياح، والتي تحتاج إلى استثمارات مالية ضخمة، والجهود المحلية هدفها الأساسي الحد من انبعاثات الكربون الناتج عن استخدام طاقة الديزل، إلى جانب استخدام طاقة صديقة للبيئة تلائم الجهود الدولية المبذولة للتغلب على مشاكل المناخ العالمية، التي تؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي ومراعي الماشي في جنوب ووسط الصومال.

ثورة جديدة

رغم الفوضى الأمنية التي عاشتها مقديشو منذ عقود، إلا أن جوانب مشرقة تتكشف حالياً بسبب النهضة العمرانية في العاصمة، وعودة الكثير من المغتربين إلى البلاد، هذا إلى جانب بروز شركات تجارية أجنبية تمول مشاريع ضخمة، تستهلك طاقة كهربائية، وهو ما يدفع العديد من تلك الشركات إلى اللجوء إلى الطاقة النظيفة.

> جوانب مشرقة تتكشف حالياً بسبب النهضة العمرانية في العاصمة

وفي السياق، يقول المهندس الصومالي في مجال الطاقة المتجددة، محمود علي فارح، لـ«العربي الجديد»، إن السنوات الخمس المقبلة، ستحقق فيها مقديشو ثورة جديدة في عالم الطاقة، ومن الممكن أن تغطي الطاقة التي تولدها حركة الرياح والألواح الشمسية، إلى جانب البطاريات الضخمة لتخزين الطاقة، نحو 80 في المائة من الطاقة الكهربائية التي تحتاجها العاصمة مقديشو وضواحيها.

ويشير فارح إلى أن شركة «بيكو» للكهرباء تخطط حالياً لتوسيع إمكانات الاستفادة من الطاقة الشمسية، ووقعت اتفاقاً جديداً يقضي باستثمار 20 مليون دولار، لتجهيز مساحات أخرى تستوعب المئات من الألواح الشمسية، وذلك بهدف رفع الإنتاجية وإيصال طاقة رخيصة ونظيفة إلى مستخدميها في العاصمة مقديشو.

وشهدت أسعار الكهرباء في مقديشو منذ عام 2014 انخفاضاً ملحوظاً؛ حيث كانت تعرفة الكيلوواط الواحد من الكهرباء نحو 1,2 دولار، لكنها اليوم تعد أقل من 40 سنتاً، ما يشير إلى أن العاصمة حققت قفزة نوعية في الحد من ارتفاع أسعار الكهرباء، التي كانت تكبل المشاريع الاقتصادية الصاعدة في البلاد، مثل المصانع التي تنتج المفروشات والبلاستيك، هذا فضلاً عن انتعاش حركة المطاحن والمخابز التي تستخدم حالياً الطاقة بدلاً من الفحم النباتي الذي يساهم في التصحر البيئي للبلاد.

طاقة آمنة

وبعد أن حققت شركات الكهرباء في مقديشو أرباحاً جيدة في السنوات القليلة الماضية، بفضل الهدوء النسبي في العاصمة، وتمكين الكثير من المغتربين من العودة إلى البلاد، وضخ استثمارات في مجالات عدة، تخطط شركات الكهرباء، لتوسيع خدمات الطاقة الخضراء لتشمل الأقاليم المجاورة، والتي تعد مربحة، مقارنة بالطاقة المعتمدة على المحروقات (الديزل) التي تتوقف تارة نتيجة الإغلاق البحري في بعض المواسم، وترتفع قيمتها تارة أخرى، بسبب تقلبات أسواق النفط العالمية، خاصة الخليجية التي تستورد منها الصومال كل احتياجاتها من المحروقات. ومن جهته، يقول مدير شركة بيكو للكهرباء، علي محمد، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «التخطيط المستمر حالياً لدى مسؤولي الشركة ينصب على إمكانية الحد من استخدام الديزل لتوليد الطاقة الكهربائية، وذلك عبر تنفيذ مشاريع استثمارية ضخمة في مجال الطاقة، بغية الاستفادة من حرارة الشمس المتوفرة في الصومال طول السنة، حيث يساهم الموقع الجغرافي للعاصمة، في الاستفادة من الطاقة البديلة نظراً، للطلب المتزايد على الاستهلاك حالياً».

نمو الاستثمارات في مختلف القطاعات دفع الحكومة إلى تطوير صناعة الطاقة
(فرانس برس)

ويضيف محمد أن بعد خمس سنوات من الآن يمكن أن تشهد الصومال تحولاً أوتوماتيكياً من استخدام الطاقة الكهربائية المعتمدة على المحروقات إلى الطاقة المنتجة من حرارة الشمس وحركة الرياح، وهو ما يمكن أن يخفض أسعار الكهرباء من جهة، ويحد من التلوث البيئي الناتج عن انبعاثات الكربون الضار بالبيئة من جهة ثانية.

اسواف

ارتفاع أسعار الوقود يتسارع في المغرب

الرباط ـ **مصطفى فهاس**

عادت أسعار الوقود في المغرب للارتفاع مرة أخرى، لترجع إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الأزمة الصحية في 2020، وهو ما يرتبط في جزء منه بالطلب المتنعش في سياق متسم بارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية. وأوضح رئيس الجامعة المغربية لجمعيات المستهلك وديع مديح أن أسعار السولار والبنزين بدأت ترتفع منذ بداية رفع الحجر الصحي، غير أنه لاحظ أن وتيرة الزيادة في تلك الأسعار ارتفعت أكثر في الأسبوعين الأخيرين.

وبلغ سعر السولار في السوق في الفترة الأخيرة، كما لاحظت «العربي الجديد» في محطات بالعاصمة الاقتصادية الدار البيضاء، 9,20 دراهم للتر الواحد، بينما تجاوز سعر البنزين 11 درهماً.

وشهدت أسعار الوقود ارتفاعا ملحوظا منذ بداية تخفيف التدابير الصحية وعودة النشاط الاقتصادي، حيث أكد مديح، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن سعر السولار وصل في ذروة الحجر الصحي إلى 7 دراهم. ويستورد المغرب حوالي 94% من حاجياته من الطاقة، ويشكل سعر الوقود في الأسواق تبنى عليها توقعات موازنة العام.

ويفيد مكتب الصرف (حكومي)، بأن واردات المغرب من منتجات الطاقة زادت في الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري بنسبة 12,3%، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حيث وصلت إلى 2,6 مليار درهم.

وبدا أن البنزين ارتفعت قيمة مشترياته من الخارج بنسبة 41,7%، لتصل إلى 150 مليون دولار في الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري. ولاحظ محافظ البنك المركزي عبد اللطيف الجواهري أنه نتيجة للانتعاش العالمي وارتفاع الطلب، زاد سعر برميل برنت ليتجاوز 70 دولارا، مشيرا إلى أن السعر يزيد بنسبة 54% مقارنة بالعام الماضي. وذهب المحافظ إلى أن ارتفاع أسعار النفط والمواد الأولية، بما أدى إليه من تأثير على التضخم في العالم، سينعكس على فاتورة مشتريات المملكة من الطاقة وموازنة الدعم التي ارتفعت بنسبة 18% في الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري.

> البنك المركزي: غلاء النفط يرفع موازنة الدعم بنسبة 18%

ويرتقب أن يفضي ارتفاع تلك الأسعار في السوق الدولية إلى تسارع التضخم في المملكة كي يصل إلى 1% خلال العام الحالي، قبل أن يبلغ 1,2% في العام المقبل، معتبرا أن هذا التضخم يبقى معتدلا ومؤقتا.

ويرى خبراء أن المغرب أخلف موعده مع استثمار الفترة التي تراجعت فيها الأسعار في السوق الدولية بقوة في العام الماضي، حيث كانت الحكومة قد ارتأت استغلال خزانات شركة تكرير البترول المتوقفة من أجل تخزين البترول المكرر المنخفض الثمن، غير أن هذا المشروع لم ينفذ.

سورية

الإدارة الذاتية تطالب بفتح معبر «اليعربية»

امين العاصي

جددت «الإدارة الذاتية» ذات الطابع الكردي في شمال شرقي سورية، المطالبة بفتح معبر «اليعربية» الحدودي مع الجانب العراقي أمام المساعدات الدولية للسوريين في هذه المنطقة، محذرة من «عواقب وخيمة» في حال استخدم روسيا حق النقض في مجلس الأمن الدولي لإجهاض مسعى دولي في هذا الاتجاه. وكان المعبر أغلق في منتصف العام الفائت، عقب استخدام روسيا والصين حقهما في النقض في مجلس الأمن الدولي ضد اعتماد «اليعربية» منفذا حدوديا لإدخال المساعدات الدولية إلى سورية.

وحذرت الإدارة الذاتية في بيان لها الأحد من «عواقب وخيمة من الناحية الإنسانية» في حال عدم فتح المعبر المذكور، مشيرة إلى أن منطقة شرقي نهر الفرات تعاني من وضع إنساني صعب من النواحي كافة، خاصة في ظل وجود حوالي خمسة ملايين نسمة في المنطقة.

وتعتمد الإدارة الذاتية في شمال شرقي سورية حاليا على معبر «سيمالكا» غير النظامي مع إقليم كردستان العراق للتبادل التجاري، ومرور المدنيين وخاصة من المرضى، إضافة إلى معابر داخلية مع مناطق النظام والمعارضة في الشمال السوري والتي تغلق في كثير من الأحيان لأسباب سياسية وعسكرية، وهو ما يتسبب بأزمات اقتصادية لملايين السوريين في «شرقي نهر الفرات».

إغلاق المعابر يفاقم معيشة السوريين (Getty)

ويوضح الباحث الاقتصادي يونس الكريم، في حديث مع «العربي الجديد» أن «فتح معبر اليعربية أمام مساعدات الأمم المتحدة يعطي الإدارة الذاتية استقلالية مادية»، مضيفا: «تتلقى الإدارة الدعم الدولي مباشرة، ومن ثم يخسر النظام والروس ورقة ضغط مهمة على هذه الإدارة».

وأشار الكريم إلى أن فتح المعبر «يصبح أيضا لعبور المدنيين وهو ما يلعب دورا في تنشيط الحركة الاقتصادية في المنطقة»، مضيفا: «فتح اليعربية ربما يسهم في استقلال اقتصادي عن حكومة النظام».

وبيّن أن «من الفوائد الاقتصادية التي تجنيها الإدارة الذاتية جراء إعادة فتح المعبر اكتساب بوابة حدودية نظامية لتصدير النفط والحبوب»، مشيرا إلى أن «فتح معبر اليعربية ستكون له نتائج اقتصادية إيجابية على الشمال الشرقي من سورية، إن أحسنت الإدارة الذاتية إدارة هذا المعبر بشكل صحيح، وتجاوزت عمليات الفساد المنهجية التي تنخر هذه الإدارة».

من جانبه، يرى المحلل السياسي فريد سعدون، في حديثه مع «العربي الجديد» أن فتح المعبر أمام المساعدات الدولية «ينعش المنطقة اقتصاديا»، مشيرا إلى أن «مجمل المساعدات هي مواد غذائية».

وأضاف: «استمرار الإغلاق يعني مواصلة احتكار المواد الأساسية لمعيشة الناس من قبل التجار والتحكم بالأسعار. الفقراء دائما يدفعون ثمن التجاذبات السياسية».

تحقيق

تراوح كلفة إعادة إعمار 12 قطاعاً يمنياً ما بين 20 و25 مليار دولار على مدى خمس سنوات، حسب تقرير حديث أعده البنك الدولي بالتعاون والتنسيق مع الحكومة اليمنية. وجاء الإسكان في مقدمة القطاعات الأكثر تضرراً من الحرب

تدمير 12 قطاعاً في اليمن

25 مليار دولار كلفة إعادة الإعمار

عدن ـ **محمد راجح**

كشفت دراسات حديثة حول تقييم اضرار الحرب في اليمن عن تركز الخسائر في قطاعات محدّدة ترتبط بشكل مباشر بالخدمات المحلية في المحافظات المختلفة.

وحسب تقييم الاضرار وتحديد الاحتياجات الذي نفذه البنك الدولي بالتعاون والتنسيق مع الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، فإن كلفة الأضرار في اثني عشر قطاعاً في ستة عشر مدينة شملها التقييم راوحت بين 6,9 مليارات دولار (تقدير منخفض) و8,5 مليارات دولار، فيما تراوح كلفة إعادة الإعمار واحتياجات التعافي لتلك القطاعات بين 20 و25 مليار دولار على مدى خمس سنوات.

اضرار كبيرة

مسؤول حكومي اعتبر، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن هذا التقييم رغم أهميته تركز في الجانب القطاعي، إذ إن الأضرار التي تعرض لها اليمن بسبب الحرب الدائرة في البلاد تفوق بكثير هذا الرقم.

وقال إن الحكومة ترتبط مع جهات التمويل الدولية بعلاقات تقليدية استراتيجية كالبنك الدولي مهمة جداً، لكنها محصورة بدرجة رئيسية أخيراً على الجوانب اللوجستية والمساعدات الفنية في الجوانب المالية والإدارية، مؤكداً أن اليمن في أمس الحاجة لتطوير هذه الشراكة بما ينعكس على تلافي الانهيار الاقتصادي والمالي وإعادة الاستقرار للعملة الوطنية.

ويوضح المحلل المالي والخبير المتخصص في علاقة اليمن بمجتمع المانحين خالد الشهاري أن المؤسسات التمويلية الدولية أعادت خلال سنوات الحرب تخصيص جزء من تمويلاتها من البنك الدولي وغيره، لتوجهها إلى بعض المؤسسات المتخصصة في اليمن، مثل مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية، للعمل وفق استراتيجية تركز على تنفيذ مشاريع كثيفة العمالة. ويلفت الشهاري في حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى أن هذه المنظومة تتركز في مشاريع الطرق بنسبة كبيرة لأنها تستقطب أكبر قدر من الأيدي العاملة، وهي استراتيجية تستهدف التخفيف من وطأة الأزمة الإنسانية، بينما مستوى التعاون مع الحكومة والجهات العامة المعنية انخفض بشكل كبير ليس بسبب الحرب فقط بل بسبب الانقسام المالي بدرجة أساسية.

50

قدرت الحكومة اليمنية خسارة الاقتصاد بسبب الحرب بنحو 50 مليار دولار، بينما وصلت الخسائر نتيجة تدمير البنية التحتية إلى عشرات مليارات الدولارات، حسب ما اوردته مسودة خطة أولويات إعادة الإعمار لعامي 2019 و2020.

تدمير الطرق والمساكن

وتسبب الصراع في اليمن في تدمير الطرق والجسور، وتضررت خطوط الكهرباء، وتعطل إنتاج النفط والغاز، وعلى مستوى القطاعات، تعتبر الأضرار الأسوأ في قطاع الإسكان، حيث تعرضت 40% من الوحدات إما لأضرار جزئية أو لتدمير كامل.

كما تضررت، وفق التقييم الذي أجراه البنك الدولي بالتعاون مع جهات حكومية في اليمن، قطاعات التعليم والصحة والنقل والمياه والصرف الصحي بشكل خطير، حيث راوح إجمالي الأضرار بين 29% تعرض لها قطاع النقل و39% في قطاع الصحة.

وجاءت مدينة صعدة في المرتبة الأولى بين المدن من حيث أعلى نسبة من الأضرار التي لحقت بالأصول المادية، حيث تضررت 67% من منشآتها، وعلى وجه الخصوص تأثر قطاعا الإسكان والصحة في صعدة بشكل كبير. كانت الحكومة اليمنية قد قدرت خسارة الاقتصاد اليمني بسبب الحرب بنحو 50 مليار دولار كخسارة ضمنية، بينما وصلت الخسائر نتيجة تدمير البنية التحتية إلى عشرات المليارات من الدولارات، حسب ما اوردته مسودة خطة أولويات إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي للعامين 2019 – 2020 .

> الإسكان في مقدمة القطاعات الأكثر تضرراً من الحرب
>
> تقرير حكومي: صعدة في المرتبة الأولى بين المدن المتضررة

بينما حددت مصفوفة خاصة بالأضرار التي تعرضت لها المنشآت الاقتصادية صادرة عن الجهات المعنية في صنعاء التي تخضع لسيطرة الحوثيين، كلفة أولية للأضرار التي طاولت الأصول المادية في مرافق الخدمات الاجتماعية الأساسية والبنية التحتية والإسكان بنحو 25 مليار دولار، تشمل الأضرار التي طاولت الوحدات السكنية والبنية التحتية الحضرية.

تدهور مؤشرات التنمية

ويواجه اليمن وضعاً غير مسبوق في تدهور مؤشرات التنمية وتراجع أداء المؤسسات وتفاقم الأزمة الإنسانية فضلا عن التدمير الذي لحق بأجزاء كبيرة من البنية التحتية والمنشآت العامة والخاصة، كما زاد الأمر سوءا تعرض اليمن لجائحة كورونا التي مثلت تهديدا جديدا يضاف إلى مجمل التهديدات التي تعرض ويتعرض لها.

وفق خبراء وتقارير اقتصادية رسمية، ليست هنالك حتى الآن تقديرات شاملة ودقيقة لحجم الكلفة الاقتصادية الكلية التي تكبدها الاقتصاد والمجتمع اليمني جراء الصراع والحرب، حيث يتطلب ذلك إجراء تقييم شامل ومسح ميداني لتقدير كلفة التدمير في رأس المال المادي (البنية التحتية).

ويؤكد الاستشاري في مجال إدارة الأعمال معين شاهر، لـ«العربي الجديد»، أن الحديث عن حجم الأضرار وخطط التعافي في ظل الأوضاع الراهنة غير منطقي على الإطلاق.

واليمن، وفق حديثه، بلا موارد ولا مؤسسات بعدما دمرتها الحرب، وبلا أي ارتباط بالشركاء الدوليين في التنمية، وأصبحت البلاد بيئة طاردة للأعمال ورؤوس الأموال والمؤسسات التمويلية الدولية، إضافة إلى ما تعاني منه البلاد من فساد متفاقم والذي يعتبر أحد أهم الأسباب في هذه الأزمات وعقبة رئيسية في تنفيذ أي برامج لتلافي انهيار القطاعات الاقتصادية.

تقديرات متفاوتة

ويشير تقرير اقتصادي صادر عن وزارة التخطيط اليمنية، اطلعت عليه «العربي الجديد»، إلى ثلاثة مكونات رئيسية للكلفة الكلية، الأول يتعلق باحتساب كلفة التدمير في البنية التحتية التي تضررت جزئياً أو كلياً، والثاني يتعلق بكلفة إعادة إعمار (الفارق بين كلفة التدمير وكلفة إعادة الإعمار)، وبناء ما دمر أو اندثر وتهالك نتيجة الصراع والحرب مع الأخذ في الاعتبار معدل التضخم وتغيرات سعر الصرف وغيرها (احتياجات التعافي)، والثالث الخسارة الضمنية التي تعرض لها الاقتصاد والمجتمع، بالإضافة إلى الكلفة الاجتماعية.

وحسب التقرير، فإن التقييم السابق لحجم الأضرار وتحديد الاحتياجات يظل تقييما جزئياً وغير مكتمل، حيث يجب تقييم الأضرار لكل القطاعات الاقتصادية وعلى مستوى كل المدن والمناطق الحضرية والريفية التي تضررت في منشآتها وبنيتها التحتية. ويتطلب التقييم الشامل تغطية النطاق الزمني الممتد من بداية الصراع وحتى لحظة الخروج منه فضلا عن تقييم حجم الأضرار والخسائر في المنشآت ومختلف المجالات وليس فقط البنى التحتية المدنية.

كما يتطلب احتساب كلفة الأضرار مجمل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والمؤسسية على المدى القصير والمتوسط والطويل.

ومن المرجح أن يكون حجم الأضرار والكلفة التي تكبدها الاقتصاد اليمني أضعاف تلك التقديرات الجزئية في حال الأخذ بتلك الاعتبارات في عملية التقييم والتقدير، حسب مراقبين.

الدولار يقترب من 1000 ريال

واصل سعر صرف العملة اليمنية التراجع خلال الأيام الماضية لمستويات قياسية جديدة أمام الدولار والعملات الأجنبية، مقترباً من حاجز الألف ريال للدولار. ويأتي ذلك وسط موجة غير مسبوقة من الغلاء وزيادة حادة في أسعار السلع الغذائية في عدن ومحافظات الجنوب. وقال متعاملون في عدن إن سعر الريال اليمني واصل تراجعه ليسجل لأول مرة في تاريخه هبوطاً غير مسبوق في تداولات سوق الصرف الأيام الماضية، بوصوله إلى أكثر من 960 ريالاً للدولار، وذلك في أسوأ انهيار منذ بدء الحرب في البلاد قبل أكثر من ست سنوات. لكن أسعار صرف الريال في العاصمة صنعاء، والمناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي بشمال البلاد لا تزال مستقرة عند 600 ريال للدولار. ويعاني الاقتصاد اليمني من عديد التحديات الهيكلية والمزمنة والمستجدة، بما فيها عدم الاستقرار السياسي والأمني وظروف الصراع المحتدم منذ حوالى ست سنوات، التي تفاقمت على نحو غير مسبوق. وأدى هذا الواقع إلى انكماش النشاط الاقتصادي وتراجع قدرات الاقتصاد الإنتاجية وتبديد طاقاته المادية، وانخفاض حاد في المؤشرات الاقتصادية الكلية.

40% من المساكن تم تدميرها كلياً أو جزئياً (محمد حمود/ Getty)

مال وأعمال

تضافر الإغلاق بسبب انتشار فيروس كورونا مع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لإنتاج أسوأ أزمة نقص في العمالة تواجهها القطاعات الاقتصادية الأساسية في المملكة المتحدة منذ العام 1997

العمالة في بريطانيا

أسوأ نقص يطاول السوق منذ 24 عاماً

لندن ـ **العربي الجديد**

يكافح أصحاب العمل في بريطانيا أمام أسوأ نقص في عدد الموظفين منذ أواخر العام 1990، وسط اندفاع لإعادة فتح السوق الذي يعاني من انخفاض حاد في العاملين غير البريطانيين بسبب انتشار كورونا وخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي (بريكست). وبدأ دق ناقوس الخطر بشأن التحديات التي يتعرض لها الانتعاش الاقتصادي بسبب النقص الحاد في العمالة، وقال اتحاد التوظيف والعمالة وشركة المحاسبة البريطانية «كيه بي أم جي» إن عدد العمال المتاحين انخفض في يونيو/ حزيران بأسرع معدل منذ عام 1997، وفق «الغارديان»، إذ أبلغت شركات التوظيف عن تحديات تواجهها عبر العديد من قطاعات الاقتصاد، يقودها النقص في العمالة في مجالات مثل النقل والخدمات اللوجستية، والضيافة، والتصنيع، والبناء. بالإضافة إلى مشكلة تعيين الطهاة وعمال النظافة وموظفي المستودعات المسجلة في الأشهر السابقة، امتدت المشكلة إلى القطاعات ذات الأجور الأعلى مثل التمويل، وتكنولوجيا المعلومات، والمحاسبة، والهندسة.

يؤدي الاندفاع إلى إعادة فتح الأسواق في 19 يوليو/ تموز إلى تعقيدات إضافية، حيث يسافر عدد أقل من عمال الاتحاد الأوروبي إلى بريطانيا بسبب ضوابط الحدود وقواعد الهجرة الحكومية، بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ووفقاً لمسح اتحاد التوظيف لأكثر من 400 شركة توظيف، أدى الارتفاع الحاد في الطلب على التوظيف إلى انخفاض غير مسبوق في توافر المرشحين في يونيو/ حزيران. لاحظ موظفو التوظيف أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وعدم اليقين المرتبط بالوباء، ومخططات الإجازة، كلها عوامل تؤثر على عدد الباحثين عن العمل المتاحين، وفق «الغارديان». تُظهر الأرقام الرسمية أن حوالي 1,5 مليون عامل لا يزالون في حالة إجازة بسبب القيود الوبائية التي لا تزال تحد من العودة الكاملة إلى العمل، بعد أن أرجأت الحكومة موعد انتهاء معظم القيود الوبائية إلى 19 يوليو، وأدى متغير دلتا إلى زيادة الإصابات.

في إشارة إلى الضغط المتزايد على الشركات، أظهرت استطلاعات من غرف التجارة البريطانية نُشرت الخميس أن 70 في المائة ممن حاولوا تعيين موظفين حتى يونيو / حزيران واجهوا صعوبات. وفقاً للاستطلاع الذي شمل 5700 شركة، قال 52 في المائة إنهم حاولوا تعيين موظفين، فيما القطاعات التي واجهت أكبر مشاكل في توظيف العمال هي البناء، والفنادق، والمطاعم، والتصنيع. ويقدر أن 1,3 مليون عامل غير بريطاني قد غادروا البلاد خلال الوباء. وقال قادة الأعمال إن تخفيف قواعد الهجرة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يمكن أن يساعد في معالجة النقص، لكنهم دعوا أيضاً إلى مزيد من الاستثمار في المهارات والتدريب من الحكومة لزيادة أعداد العمال المحليين.

يمكن أن يؤدي النقص المستمر في العمالة إلى قيام أرباب العمل برفع الأجور، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدلات التضخم.

وتسمح المملكة المتحدة لسائقي الشاحنات بالعمل لساعات أطول، في محاولة لحل النقص الحاد في الموظفين الذي يعطل عمليات التسليم، ويهدد برفع أسعار المستهلكين، وفقاً لـ«فايننشال تايمز». إن إن النقل هو أحد القطاعات العديدة التي تفاقم فيها نقص العمالة الناشئ بسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حيث أصبح المشغلون غير قادرين الآن على التوظيف من الاتحاد الأوروبي، ليحلوا محل السائقين الذين عادوا إلى بلدانهم الأصلية خلال الوباء. ومع ذلك، قاومت وزارة الداخلية حتى الآن ضغوط الصناعة للسماح بالتأشيرات المؤقتة للسائقين من الخارج.

وقال جرانت شابس، وزير النقل، إن التخفيف المؤقت للقواعد المتعلقة بساعات السائقين سيبدأ سريانه اعتباراً من يوم الاثنين، مما يمنح السائقين والمشغلين «المرونة» للقيام برحلات أطول قليلاً. فيما أكد ريتشارد بورنيت، الرئيس التنفيذي لجمعية النقل على الطرق البريطانية: «إن زيادة المزيد من الساعات على عمل السائقين المرهقين بالفعل ليس هو الحل، إنه ليس أكثر من ترقيع».

وقالت النقابة العمالية «اتحدوا» إن السائقين الذين طلب منهم العمل لساعات أطول يمكن أن يتركوا الصناعة، مضيفة أن الحكومة «فشلت حتى الآن في اتخاذ أي إجراء لتشجيع الوافدين الجدد».

بدوره، شرح صاحب شركة العقارات «هورسيرف» البريطاني ريتشارد هاربين لموقع «بي بي سي» أن النقص في العمال المهرة قد تطور مع مغادرة المهاجرين من الاتحاد الأوروبي المملكة المتحدة، وزيادة الطلب على تحسين المنازل.

وقال إن 80 في المائة من مالكي المنازل سيحسنون منازلهم هذا العام، لكن لا يمكنهم فعل ذلك إلا إذا كان لدينا عدد كافٍ من العمال لإجراء تلك التحسينات على المنزل».

بدوره، لفت موقع «يوربيورتر» البلجيكي إلى أن صناعة الضيافة أيضاً في مأزق، حيث إنها تعتمد أيضاً على القوى العاملة القادمة بشكل خاص من أوروبا الشرقية والدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي. وتواجه الفنادق والمطاعم الآن إمكانية أنه بمجرد رفع قيود كورونا بالكامل، لن يكون هناك موظفون متبقون للعناية بالزبائن.

وقال العديد ممن غادروا المملكة المتحدة إن ظروف العمل غير المواتية تؤثر بشدة في قرارهم بالعودة إلى ديارهم، حتى أن البعض ذكر ظروف السفر المرهقة، بما في ذلك فترات الانتظار الطويلة في المطارات بسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فيما أكد البعض أنه على الرغم من ظروف العمل القاسية، فإنهم ما زالوا يفضلون المملكة المتحدة على بلدانهم الأصلية.

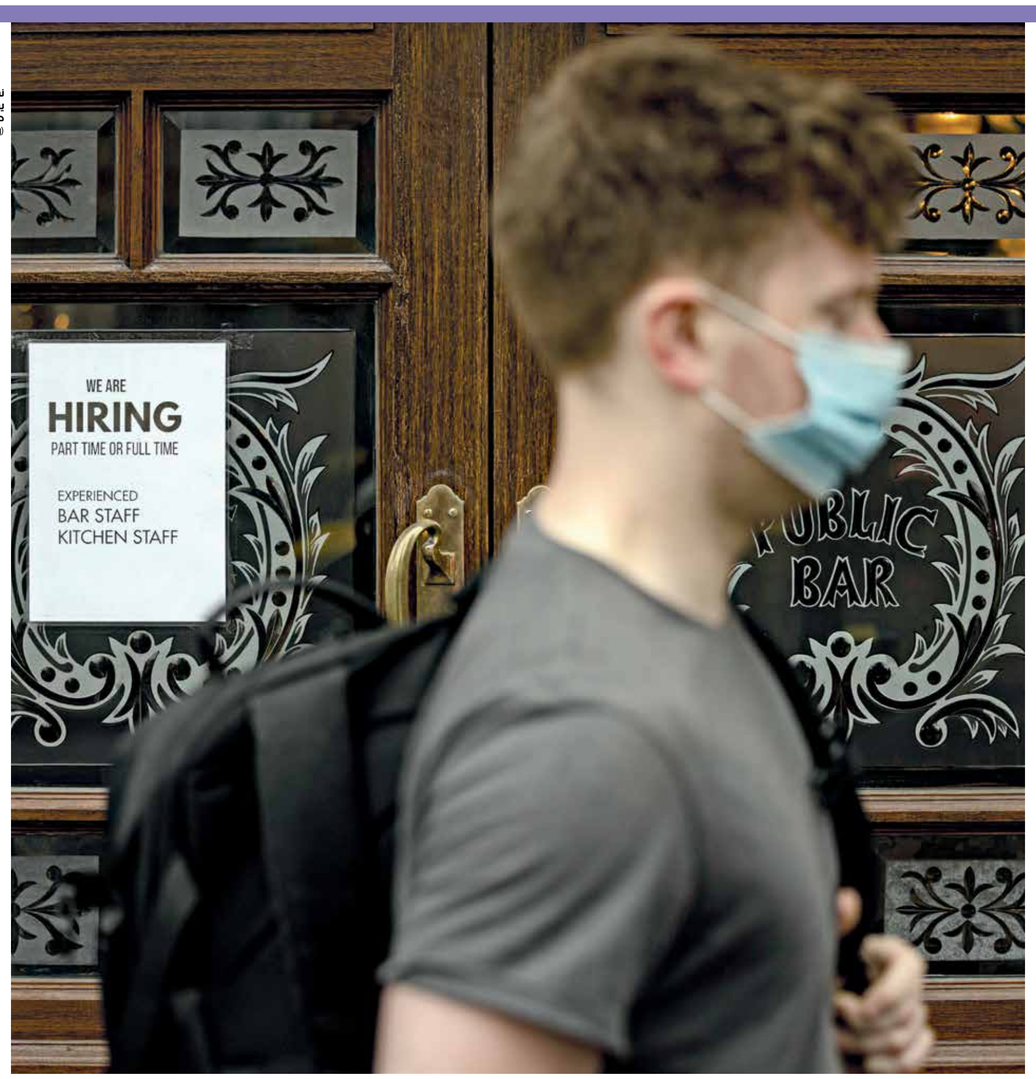

نقص الوظائف يطاول العديد من القطاعات (روب بينيت/Getty)

1,3 مليون عامل غير بريطاني غادروا البلاد خلال الوباء

مشكلة الشحن البري

يتزايد الطلب على سائقي الشاحنات الآن، حيث فقد الآلاف منهم، غالبيتهم من أوروبا الشرقية، وظائفهم بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وانتشار وباء كوفيد 19. ووفقاً للعديد من شركات الخدمات اللوجستية في المملكة المتحدة، يبحث ما يقرب من 30 في المائة منها عن سائقي الشاحنات، وهو مجال عمل اجتذب العديد من العاملين غير البريطانيين على مدار السنوات الماضية، لكنه يكافح الآن لتلبية احتياجات القوى العاملة.

تزايد القلق من أزمة الإخلاء في أميركا

ينتهي مفعول قرار «وقف الإخلاء» في أميركا نهاية الشهر الحالي، ما يعرض الآلاف للتشرد

واشنطن ـ **العربي الجديد**

يتعرض البيت الأبيض، إلى جانب الولايات والحكومات المحلية الأميركية لضغوط، بهدف زيادة مقدار الإغاثة الطارئة إلى المستأجرين وأصحاب العقارات. كما يقول بعض الاقتصاديين والمدافعين عن الإسكان إن اهتمام إدارة بايدن بأزمة الإخلاء قد فات أوانه، بحسب تقرير تحليلي نشره موقع «واشنطن بوست» الأميركي.

ولذا يخشى العديد من خبراء الإسكان موجة من التشرد عندما يرفع الحظر، مما يعرض للخطر العديد من الأسر الأكثر ضعفاً ويعمل ضد العديد من أهداف أولويات الإسكان الخاصة بالبيت الأبيض. إذ قبل أسابيع من انتهاء وقف قرارات الإخلاء في 31 يوليو/ تموز، لم تصل للكثير من المتضررين المخصصات الفيدرالية لمساعدة المستأجرين وأصحاب العقارات. لا يدرك الكثيرون حتى أن المساعدة متاحة، أو أنهم يواصلون الكفاح مع قواعد التطبيق المرهقة والمعقدة. وتقول الإحصاءات الرسمية في يونيو/ حزيران إن 1,2 مليون أسرة من المحتمل جداً أن تواجه الإخلاء في الشهرين المقبلين.

وخصص الكونغرس حوالي 46 مليار دولار لمساعدة الإيجارات الطارئة. من بين 25 مليار دولار تم تخصيصها في ديسمبر/ كانون الأول، تم إنفاق 1,5 مليار دولار فقط على الإيجارات والمرافق والمتأخرات بين يناير/ كانون الثاني ونهاية مايو/ أيار، وفقاً للأرقام الصادرة من قبل وزارة الخزانة.

يظهر العديد من أجزاء الاقتصاد علامات التحسن، ولكن ثبت أن الإسكان لديه تعقيداته الخاصة. أسعار المساكن آخذة في الارتفاع، مما أدى إلى خروج العديد من المشترين المحتملين من دائرة الاحتمالات.

في هذه الأثناء، يعيش المستأجرون المتأخرون على إيجار، وأصحاب العقارات الذين يعانون من نقص في الدخل، في خانة القلق. يهدف قرار وقف الإخلاء الصادر عن مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها (CDC) في العام الماضي إلى إبقاء الناس في منازلهم، لكنه لا يلغي الفواتير بمجرد استحقاقها. ومن اللافت، وفق موقع «نيوز أويزرفر» الأميركي أنه في جميع أنحاء البلاد، تتمتع الأحياء ذات أعلى معدلات إيداعات الإخلاء بأقل معدلات التطعيم، وفقاً لدراسة من «إيفيكشن لاب»، وهي مجموعة بحثية من جامعة بريستون تبحث في تأثير عمليات الإخلاء على العائلات في جميع أنحاء البلاد.

وعلى الرغم من ذلك، يقول المتخصصون إن الحياة الطبيعية يجب أن تعود في مرحلة ما وإن تهديد كورونا لم يعد بنفس الخطورة التي كان عليها قبل بضعة أشهر. وتعكس بيانات الخزانة صورة غير متساوية في جميع أنحاء البلاد. في رود آيلاند، على سبيل المثال، تُظهر البيانات أنه لم يتم إنفاق أي أموال على الإيجار والمرافق والمتأخرات حتى شهر مايو، عندما تم دفع 100 ألف دولار وتمت مساعدة ست أسر. لكن المسؤولين المحليين يقولون إن السبب في ذلك هو أن الأمر استغرق وقتاً لتصحيح العيوب في الأنظمة، مما أدى إلى تأخير المدفوعات وأدى إلى تراكم الطلبات.

في غضون ذلك، اكتسبت البرامج في فرجينيا وتكساس زخماً مبكراً، بحسب «واشنطن بوست». بين يناير ومايو، دفعت تلك الولايات 155,5 مليون دولار و139,8 مليون دولار، على التوالي، في الإيجار والمرافق والمتأخرات، وفقاً لبيانات الخزانة. تظهر البيانات زيادة مطّردة في عدد الأشخاص الذين يتلقون المساعدة. إذ تم تقديم المساعدة لما يقرب من 160 ألف أسرة في مايو، ارتفاعاً من حوالي 97400 في إبريل/ نيسان. لكن الخبراء يقولون إن هذه الأرقام باهتة مقارنة بعدد الأشخاص الذين يواجهون فقدان منازلهم عندما ينتهي قرار وقف الإخلاء.

في هذه المرحلة، يقول كبار المسؤولين في البيت الأبيض إنه لم يتبق لهم سوى عدد قليل من الأدوات الخاصة بهم لزيادة زخم الإعانات، وإن المسؤولية تقع الآن على عاتق حكومات الولايات والحكومات المحلية.

يشرح الخبراء أن ما يفاقم التحدي هو أن البلاد تفتقر إلى البنية التحتية اللازمة لضخ مليارات الدولارات بسرعة في الإغاثة الطارئة للإيجارات في جيوب الأسر.

إذ لا يزال أكثر من نصف المستأجرين، و40 في المائة من الملاك، غير مدركين للمساعدة الفيدرالية. علاوة على ذلك، أشار أقل من 6 في المائة من الملاك، و11 في المائة من المستأجرين، إلى أنهم تقدموا بطلب للحصول على مساعدة إيجار طارئة، ولم يحصلوا عليها.

1,2 مليون أسرة قد تواجه الإخلاء في الشهرين المقبلين

مخاوف من تزايد التشرد في أميركا (مك ميلكون/Getty)

إجراءات صينية تُربك الأسواق

نيويورك ـ **العربي الجديد**

أشارت السلطات الصينية إلى أنها قد تطلق العنان قريباً لمزيد من الدعم للاقتصاد، وهو تحول غير متوقع بشير، بحسب وكالة «بلومبيرغ» الأميركية، إلى أن أسرع انتعاش بعد الوباء في العالم قد يكون أضعف مما يبدو. وقدم رد فعل المستثمرين في الصين دليلاً للأسواق الأخرى التي تترقب تسريع النمو العالمي، حين انخفض مؤشر CSI 300 للأسهم في بورصة شنغهاي بنسبة تصل إلى 1,2 في المائة، يوم الخميس، بعدما لمّحت بكين إلى أن الشركات قد تحتاج إلى تمويل جديد، في حين انخفض اليوان وارتفعت العقود الآجلة للسندات. كذا انخفض مقياس الأسهم الصينية في هونغ كونغ، التي تضررت بالفعل من حملة التكنولوجيا، إلى عتبة الأسواق الهابطة. كانت تصريحات مجلس الدولة الصيني بمثابة تغيير مفاجئ في الخطاب. شدد المسؤولون على مدى شهور على أن السيولة العالمية المفرطة تخاطر بتغذية فقاعات الأصول، في حين توقع بعض المحللين تشديد السياسة في يونيو/ حزيران. القلق الآن هو أن الأرقام الاقتصادية الرئيسية المقرر إصدارها الأسبوع المقبل، بما في ذلك بيانات النمو الفصلية، قد لا تحقق التوقعات بشكل كبير، وهي بمثابة تحذير لمعظم الاقتصادات التي أعيد فتحها بعد الصين. وقال نائبان نشاو، كبير الاقتصاديين في بنك «دي بي أس» في هونغ كونغ، لـ«بلومبيرغ»:

مخاوف من عدم اليقين الذي يسيطر على توقعات النمو

تردد المستثمرين الصينيين بطاول الأسواق (شيلدون كوبر/Getty)

«ما نتعامل معه الصين الآن هو مثال جيد لجميع حالات عدم اليقين التي قد تواجهها البلدان الأخرى أثناء تعافيها من الوباء. ستكون إعادة تقويم السياسات النقدية للبنوك المركزية العالمية موضوعاً رئيسياً، حيث يتعامل العالم مع مفاجآت، مثل عودة ظهور كوفيد أو طفرات التضخم».

لدى الحكومة، أن الاقتصاد الصيني سيتباطأ، والبنك المركزي سوف يخفّف السياسة في النصف الثاني. ويعد ضعف النمو بمثابة أخبار سيئة للأسهم وأخبار جيدة لمستثمري السندات، الذين دفعوا عوائد السندات القياسية لمدة 10 سنوات إلى أقل من 3 في المائة، الخميس، للمرة الأولى منذ أغسطس/ آب. وتزايد الحذر بشأن قوة الانتعاش العالمي في الأسواق المالية، ما أدى إلى ما يسمى بتجارة الانكماش التي ضربت السندات وأعادت تنشيط أسهم القيمة إلى تراجع سريع. تراجعت عوائد سندات الخزانة الأميركية لأجل 10 سنوات بنحو 25 نقطة أساس في الأسبوعين الماضيين، في إشارة إلى أن التجار ربما يكونون متوترين بشأن توقعات النمو. وكان الاقتصاد الصيني في المرتبة الأولى في قائمة المتعافين، وأول الخارجين من صدمة كورونا، ويظهر انتعاشه غير المتوازن والمعتمد على الصادرات الصعوبة التي تواجهها الحكومات في إنعاش طلب المستهلكين. أظهر مؤشر سيتي غروب الذي يتتبع المفاجآت الاقتصادية أن البيانات الأخيرة في الصين تنخفض إلى ما دون التوقعات. من المحتمل أن يكون اقتصاد الصين قد توسع بنسبة 8 في المائة في الربع الثاني مقارنة بالعام السابق، وفقاً للتقديرات التي جمعتها وكالة بلومبيرغ، وذلك بالمقارنة مع نمو قياسي بلغ 18,3 في المائة في الأشهر الثلاثة السابقة، والذي انحرف عن أدنى مستوى في العام الماضي.

رؤية

سر مبالغة إثيوبيا في حجم سد النهضة

عبد التواب بركات

في هذا الشهر رفعت مصر والسودان وجامعة الدول العربية مجتمعة ملف سد النهضة إلى مجلس الأمن للمرة الثانية، وبغض الطرف عن رد الفعل الدولي داخل المجلس، سواء مؤيد أو معارض لموقف الدولتين، فقد انحصرت مطالبهم جميعا في مطلب وحيد وهو الضغط على إثيوبيا لتوقيع اتفاق بشأن قواعد مل، وتشغيل السد. الحكومة الإثيوبية ردت على المطالب العربية بأن بناء سد النهضة وصل إلى مرحلة لا يمكن معها التراجع، وأنه قد وصل إلى 80%، وأن تخزين نحو 18,4 مليار متر مكعب سيتم في موعده المقرر له خلال شهري يوليو وأغسطس، وذلك على لسان رئيس اللجنة الفنية الإثيوبية لمفاوضات سد النهضة ومستشار وزير المياه والري الإثيوبي جيديون أسفاو. ورغم التعنت الإثيوبي لم تتطرق مصر أو السودان إلى أهمية تقليل حجم السد البالغ 74 مليار متر مكعب وهي قضية غاية في الخطورة.

تصميم الحكومة الإثيوبية على زيادة حجم السد إلى 74 مليار متر مكعب ليس مصادفة. فهذا الحجم يساوي مجموع حصتي مصر والسودان من مياه النيل، وهي 55,5 مليارا لمصر و18,5 مليارا للسودان. وهو يساوي إيراد النيل الأزرق في سنة ونصف السنة عند خصم المياه المفقودة بالبخر وفي طبقات الأرض. وبالتالي فإن زيادة الحجم على هذا النحو يغير وظيفة السد من توليد الكهرباء إلى تخزين المياه، ويحول النيل الأزرق إلى بحيرة إثيوبية داخلية وفق تعبير وزير الخارجية الإثيوبي، ما يعني التحكم الكامل في أمن مصر المائي كأخطر مكونات أمنها القومي، ويقضي تماما على مبدأ الحصص التاريخية القائم على مبدأ الاستهلاكات الحالية لمصر والسودان والذي تقره مبادئ القانون الدولي الخاصة بالمياه وأهمها اتفاقية قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة في سنة 1997. تداعيات السد بحجم 74 مليار متر مكعب ستكون كارثية على دولتي المصب، وتأثيراته ستكون عنيفة وتهديدا وجوديا للحياة في الدولتين. ومهما طالت سنوات الملء، بتوقيع اتفاق ملزم أو بسبب تعثر إثيوبيا في البناء، فلا يعني ذلك إلا تأجيل وقوع الكارثة ريثما يكتمل البناء، ذلك أن ملء الخزان سوف يؤدي إلى تفريغ بحيرة السد العالي من المياه للأبد خلال 4 إلى 6 سنوات، ولن تتوفر فرصة للملء مرة أخرى، وتحرم مصر من فوائدها في تعويض عجز المياه في سنوات الفيضان المنخفض وأثناء دورات الجفاف التي قد تصل إلى 7 سنوات، كما حدث في سنة 1980 حتى 1987. كما أن انخفاض حصة مصر من المياه بمقدار 20 مليار متر مكعب سيؤدي إلى تبوير 4 ملايين فدان من الرقعة الزراعية، وفقدان 6 ملايين مزارع يعول عليهم 30 مليون مواطن كمنتجين لطعامهم، وخسارة 8,5 مليارات دولار من الإنتاج الزراعي، وزيادة الواردات الغذائية، التي وصلت إلى 15 مليار دولار العام الماضي، بمعدل 3 مليارات إضافية. سيؤدي السد إلى توقف محطات مياه الشرب الواقعة على نهر النيل كما حدث في السودان أثناء الملء الأول السنة الماضية، وسيزيد تلوث مياه النهر والترع والمصارف والبحيرات الشمالية وسيقضي على الثروة السمكية، وتدخل مياه البحر تحت أراضي الدلتا ويزيد تملح الأراضي، وينزح السكان من الريف إلى المدن، وتزيد الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر البحر المتوسط. وستضيع فرصة إعادة ملء بحيرة السد العالي مرة ثانية، وستتجاوز أضرار سد النهضة سنوات الملء إلى مراحل التشغيل.

فكرة سد النهضة بدأت بدراسة فنية قدمها مكتب الاستصلاح الأميركي لإثيوبيا في سنة 1964 لبناء سد مائي على مجرى النيل الأزرق في موقع سد النهضة بالقرب من الحدود السودانية الإثيوبية باسم «سد بوردر» بسعة تخزين 11,1 مليار متر مكعب. وظل السد فكرة مجردة حتى سنة 2011 حيث أعلن رئيس الحكومة الراحل، ميليس زيناوي، عن بناء السد وتغيير المسمى إلى «مشروع إكس» وزيادة السعة إلى 14 مليار متر مكعب. ولكن في نفس السنة أعلن عن تغيير مسمى السد للمرة الثانية إلى «سد الألفية الإثيوبي العظيم» مع زيادة السعة إلى 17 مليار متر مكعب. وفي 2012 أعلن للمرة الثالثة عن تغيير الاسم إلى «سد النهضة الإثيوبي العظيم» مع زيادة السعة للمرة الرابعة إلى 62 مليارا، ثم أعلن في نفس السنة عن زيادة حجم السد إلى 74 مليار متر مكعب. جهات عديدة وخبراء شككوا في جدوى زيادة حجم سد النهضة، نكتفي هنا بذكر بعضها. الأول: الخبير الإثيوبي ميهاري بيين، والذي نشر دراسة في 2011، أثبت فيها أن سد النهضة حُدد له حجم مبالغ فيه، وأكد إمكانية تخفيض التكلفة الإجمالية للسد بنسبة تتراوح بين 40 و45% على الأقل لو تم بناء سد أصغر حجما وبكفاءة أعلى لتوليد نفس الكمية من الطاقة الكهرمائية. الثاني، هو الخبير الإثيوبي أصفاو بين، أستاذ الهندسة الميكانيكية ومدير مركز الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في جامعة ولاية سان دييغو الأميركية، والخبير في وزارة الطاقة الأميركية.

الثالث: لجنة الخبراء الدولية المعنية بتقييم الدراسات الإثيوبية لسد النهضة الإثيوبي الكبير. وقد أثبتت في تقريرها النهائي الصادر في مايو 2013 أن الدراسة المائية المقدمة من إثيوبيا بسيطة للغاية، وليست على مستوى من التفصيل والدقة العلمية والموثوقية التي تلائم سداً بهذا الحجم. الرابع: منظمة الأنهار الدولية، وهي منظمة دولية تعنى بمناهضة السدود الكبيرة التي تقام على الأنهار الدولية العابرة للحدود وتعمل في أكثر من 60 دولة حول العالم ومقرها مدينة نيويورك. وقد أثارت في سبتمبر 2013 القلق حول حجم سد النهضة الإثيوبي الكبير "المبالغ فيه". ووصفت السد بأنه "مضيعة للوقت والمال، ومسيس، ويُبنى لدوافع سياسية".

الخامس: وزير الخارجية المصري، سامح شكري، فقد اتهم في مذكرة رسمية إلى مجلس الأمن في مايو 2020 حكومة إثيوبيا بالمبالغة في سعة سد النهضة، وقال إنها قامت بتغيير المواصفات الفنية للسد ورفعت قدرته التخزينية من 14 مليار متر مكعب إلى 74 مليارا، وأن الزيادة الهائلة في حجم خزان السد غير مبررة وتثير تساؤلات بشأن «الغرض الفعلي من السد واستخداماته المتوقعة»، وأن هذا الحجم يزيد بشكل هائل من تأثيراته السلبية المحتملة على الاستخدامات في دولتي المصب. المحزن المبكي أن وزير الخارجية الإثيوبي، تيدروس أدحانوم، صرح لوكالة الأناضول تصريحا مذهلا عقب توقيع الاتفاق المثير للجدل مباشرة قال فيه: «إن مصر لم تطرح خلال المفاوضات التي سبقت التوقيع على وثيقة مبادئ سد النهضة مقترحا يطالب بتخفيض سعة تخزين المياه في السد».